

Distr.: General
29 September 2015
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثالثة والعشرون
٢-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ٢١/١٦*

سانت لوسيا

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

081015 121015 GE.15-16432 (A)



أولاً- نظرة عامة

١- تعترف حكومة سانت لوسيا أن كل الأشخاص الموجودين داخل حدودها لهم حقوق أساسية تنبغي حمايتها واحترامها. وقد وضعت هذه الحقوق على الصعيد الوطني وفقاً لمبادئ حقوق الإنسان المعترف بها دولياً. كما كفلت الحكومة تعزيز هذه الحقوق من خلال مختلف التدابير التشريعية والإدارية. وبالرغم من رغبة الحكومة في ضمان الإنصاف في التمتع بحقوق الإنسان، لا تزال هناك تحديات. بيد أن الحكومة لا تزال ثابتة في حماية حقوق الإنسان في سانت لوسيا وتعزيزها.

ثانياً- المنهجية والعملية التشاورية

٢- جمّعت سانت لوسيا هذا التقرير وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة المحددة لإعداد المعلومات في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وكانت وزارة الخارجية والتجارة الدولية والطيران المدني في طليعة هذه المبادرة وتشاورت مع وزارة الصحة والعافية والخدمات الإنسانية والعلاقات الجنسانية، ووزارة التحول الاجتماعي والحكومات المحلية والتمكين المجتمعي، ووزارة الشؤون الداخلية والأمن الوطني، ووزارة الشؤون القانونية، ووزارة التنمية المادية والإسكان والتجديد الحضري، ووزارة التعليم وتنمية الموارد البشرية والعمل، ووزارة السياحة والتراث والصناعات الإبداعية، ووزارة الزراعة وحماية الأغذية ومصائد الأسماك والتعاونيات والتنمية الريفية، ووزارة التنمية المستدامة والطاقة والعلم والتكنولوجيا. وأجريت مشاورات إضافية مع مكتب المفوض البرلماني وعدد من أصحاب المصلحة ومنظمات المجتمع المدني.

ثالثاً- التطورات التي حدثت منذ الاستعراض الدوري الشامل السابق

ألف- التزام الحكومة المتزايد بحقوق الإنسان

الحصول على المياه

٣- تلقت حكومة سانت لوسيا مساعدة من حكومة المكسيك في تنفيذ مشروع إصلاح إمدادات المياه في مقاطعة دينيري. ويعاني سكان دينيري من مسائل مرتبطة بإمدادات المياه منذ عدد من السنوات. وللمسائل المطروحة شقان؛ أولهما مشكلة الوصول إلى مصدر مياه موثوق وثانيهما النوعية المزرية للمياه المتوافرة حالياً. وفي الواقع، أشارت ٨٩ في المائة من الأسر المعيشية المستجوبة خلال دراسة تقييم الأثر الاجتماعي التي أجريت عام ٢٠١٤ إلى أنها تأثرت بإمدادات المياه، بما في ذلك حالات انقطاع المياه وتعكرها وقذارتها.

- ٤- وأثرت مشاكل الإمداد بالمياه بطبيعة الحال تأثيراً سلبياً في سكان هذا المجتمع المحلي البالغ عددهم ١٢ ٥٩٩ نسمة. ومن القضايا التي يواجهونها ما يلي:
- المرض الذي يعزى إلى رداءة نوعية المياه؛
 - المصاريف المتكبدة نتيجة الاضطرار إلى شراء المياه المعبأة، وهو ما يشكل عبئاً مرهقاً جداً بالنظر إلى أن ما يقارب ٣٤ في المائة من سكان دينيري يمكن أن يصنفوا فقراء (مصرف التنمية الكاريبي، ٢٠٠٧)؛
 - انقطاع تعليم التلاميذ داخل هذا المجتمع المحلي بسبب إعادتهم بصورة منتظمة إلى بيوتهم بسبب عدم موثوقية الإمداد بالمياه في المباني المدرسية.
- ٥- وبالنظر إلى ما تقدم، بدأت حكومة سانت لوسيا العمل بتعاون مع حكومة المكسيك، فيما يبشر بأن يكون مسعى يغير وجه الحياة، من أجل تحسين حالة المياه في دينيري. وقدمت حكومة المكسيك منحة من خمسة ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل هذا المشروع الذي سيتولى إدارته مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ويتوقع أن يستغرق إنجازها ما بين ١٨ و ٢٤ شهراً.
- ٦- وينطوي العمل الذي يتعين القيام به لتحسين مرافق المياه في دينيري على ما يلي:
- تشييد مناهل المياه وتحويل المياه غير المعالجة؛
 - تشييد محطة لمعالجة المياه وبدء المشروع؛
 - تركيب صهاريج تخزين المياه المعالجة؛
 - تركيب مرافق الضخ؛
 - تحديث توزيع الشبكة.

الإسكان

- ٧- وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، تعتبر السياسة الوطنية للإسكان في سانت لوسيا الإسكان الميسور التكلفة حقاً أساسياً من حقوق شعبها. وتحقيقاً لهذه الغاية، قدمت الحكومة عدة مبادرات منذ عام ٢٠١١ من شأنها أن تجعل الإسكان الميسور التكلفة ليس متاحاً فحسب، وإنما أيضاً تحسين نوعية المساكن لمن هم في حاجة إليها.
- ٨- وتوجه السياسة وخطة العمل الاستراتيجية الوطنية للإسكان التي اعتمدت عام ٢٠١١ سياسة الحكومة المتمثلة في توفير مساكن بأسعار معقولة لمواطنيها.
- ٩- وتنطوي ولاية السياسة وخطة العمل الاستراتيجية الوطنية للإسكان على ثلاثة مستويات. أولها أنها تهدف إلى ضمان أن تتاح لجميع مواطني سانت لوسيا إمكانية الحصول على مستوى

معيشي لائق. وثانيها أنه يمكن لأي شخص الحصول على سكن مناسب وأساسي بأسعار معقولة، وآخرها أن الحق في العيش في بيئة تتسم بالسلام والكرامة متاح للجميع سلفاً.

١٠- ولتحقيق هذه الولاية، قدمت الحكومة البرامج المبينة أدناه:

- برنامج تسوية الوضعية القانونية للتنمية العشوائية؛
 - مشروع المواقع والخدمات الوطنية؛
 - مشروع تحديث المستوطنات؛
 - برنامج إعادة توطين القطاع العام.
- ١١- وقدمت مبادرة برنامج تسوية الوضعية القانونية للتنمية العشوائية من أجل الحد من المشاكل المرتبطة بانتشار المستوطنات العشوائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والمجتمعات المحلية الريفية في سانت لوسيا. وتعاني تلك المجتمعات المحلية من مجموعة من المشاكل الاجتماعية الاقتصادية التي تتدرج من رداءة الصحة إلى عدم القدرة على الوصول إلى الموارد التعليمية. وبالتالي، فإن هذه المبادرة تسعى إلى ما يلي:
- تحسين الوصول إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية لفائدة سكان المستوطنات غير الرسمية. ويشمل هذا توفير مستوى كاف من الطرق، ومصارف المياه، وممرات المشاة، والمجاري المائية، وغير ذلك من المرافق؛
 - تسوية الوضعية القانونية لحيازة السكان من خلال إتاحة فرصة الحصول على سندات ملكية الأراضي التي يشغلونها؛
 - حل المنازعات الطويلة الأمد على الأراضي بين الجيران؛
 - تمكين السكان من أن يصبحوا/يبقوا أعضاء منتجين في المجتمع؛
 - إتاحة فرص لمواطني سانت لوسيا لشراء أراضي مزودة بالخدمات؛
 - تحسين الجوانب الجمالية في المجتمعات المحلية؛
 - المساهمة في تحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في تحسين الأحوال المعيشية لسكان المجتمعات المحلية المستهدفة، ولا سيما ذوو الدخل المنخفض.
- ١٢- ويسعى مشروع المواقع والخدمات الوطنية، من ناحية أخرى، إلى تنمية الأراضي التي تملكها الدولة وتوفير قطع أرضية سكنية مزودة بالخدمات في مواقع معينة في جميع أنحاء الجزيرة من أجل تحسين إمكانية الحصول على خيارات سكن بأسعار مقبولة، والحد من الضعف الاجتماعي والاقتصادي للأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض والمتوسط. ومن أجل تحقيق ولايته، يسعى مشروع المواقع والخدمات الوطنية إلى ما يلي:

- إتاحة قطع أرضية سكنية للبيع لجميع المواطنين، لكن مع إعطاء الأولوية لمن لا يملكون عقاراً في الوقت الراهن؛
- منح الأسر المعيشية التي يتراوح دخلها بين المنخفض والمتوسط فرصة ملكية أراض خاصة بها في سانت لوسيا، مما يقرها خطوة إضافية إلى تلبية احتياجاتها من السكن؛
- خلق نشاط اقتصادي، بما في ذلك العمالة، من خلال تنفيذ تنمية البنية التحتية لهذا البرنامج.

١٣- ويرمي برنامج مشروع تحديث المستوطنات إلى هدفين رئيسيين، أولاً تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية في ست مجتمعات محلية في الجزيرة وكذا تعزيز البنية التحتية القائمة في المجتمعات المحلية الضعيفة.

١٤- ويستهدف برنامج إعادة توطين القطاع العام المجتمع المحلي لكونواي في عاصمة كاستريس. ويمكن أن تصنف كونواي على أنها حي صفيحي لأنها تفتقر إلى خدمات الصرف الصحي وإمدادات المياه النظيفة، والكهرباء الموثوقة وغيرها من المرافق الأساسية. ويهدف برنامج إعادة توطين القطاع العام إلى نقل كونواي برمتها إلى مواقع إعادة توطين. ويرمي هذا البرنامج من خلال ذلك إلى تحقيق ما يلي:

- إعادة توطين الأسر المعيشية في مواقع مزودة بخدمات كافية وبها ما يلزم من البنية التحتية الأساسية والمرافق الاجتماعية والمادية؛
- توفير فرصة لحصول الأسر المعيشية على الملكية؛
- تحسين المستوى المعيشي للأسر ونوعية حياتها؛
- الحد من احتمال تعرض الأسر المعيشية للتأثر بالكوارث الطبيعية والتي يصنعها الإنسان.

الحصول على الغذاء

١٥- أظهرت حكومة سانت لوسيا وعياً رفيعاً بالصعوبات التي يواجهها بعض مواطنيها في الحصول على الغذاء؛ ومع زيادة الفقر الناجم عن الظروف الاقتصادية الصعبة، اضطرت الحكومة إلى تنفيذ سياسات للتخفيف من الصعوبات المرتبطة بالحصول على الغذاء.

١٦- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، اعتمدت الحكومة سياسة الأمن الغذائي والتغذوي، بهدف الحد من الفقر، وذلك عن طريق زيادة إمكانية الحصول على أغذية ميسورة التكلفة ومغذية ومأمونة وذات جودة. ولتحقيق هذه الولاية، تعمل الحكومة عن طريق وزارة الزراعة على اجتذاب الاستثمار في الإنتاج الزراعي، والمعالجة في مرحلة ما بعد الحصاد، وكذلك في تخزين ومعالجة هذه المنتجات من أجل كفاءة إبقاء نسبة ضياع الأغذية عند أدنى الحدود.

- ١٧- وسعيًا إلى زيادة تعزيز تأثير سياسة الأمن الغذائي والتغذوي، باشرت وزارة الزراعة بدورها تنفيذ خطة وطنية لإنتاج الأغذية، وحددت ١٦ نوعاً من المحاصيل لتكون نواة هذا البرنامج.
- ١٨- وقد انضمت سانت لوسيا عام ٢٠١٤ إلى تحدي 'القضاء على الجوع'، من خلال التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وحكومة البرازيل على إدخال هذا المسعى وجميع منافعه إلى الجزيرة. وساهمت سانت لوسيا في تحدي 'القضاء على الجوع' من خلال محاولة الربط بين الزراعة وإنتاج الأغذية بجميع قطاعات المجتمع، وذلك بمساعدة أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص كليهما. وأطلقت حكومة سانت لوسيا العديد من البرامج بمساعدة من أصحاب المصلحة سالف الذكر، وأحد هذه البرامج هو تفعيل برنامج التغذية المدرسية الذي سيفيد أطفال المدارس المحرومين والأقل حظوة في جميع أنحاء سانت لوسيا.

الخط الهاتفي الوطني للمساعدة

- ١٩- شهدت السنوات الأخيرة زيادة مقلقة في عدد حالات الانتحار في سانت لوسيا، وتعزى معظم الحالات إلى أمراض الصحة العقلية من مثل الاكتئاب وانفصام الشخصية، أو مشاكل تعاطي مخدرات مثل الكحول وتعاطي المخدرات غير المشروعة. وللتصدي لهذه المشكلة المتفاقمة، أنشأت حكومة سانت لوسيا خطاً هاتفياً وطنياً للمساعدة الصحية في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ويوفر الخط الهاتفي الوطني للمساعدة خدمة على مدار الساعة بخطوط يديرها فريق من مهنيي الصحة المدربين على تقنيات التدخل في الأزمات.
- ٢٠- ولا يتعامل الخط الهاتفي للمساعدة مع حالات الانتحار فحسب، وإنما يوفر كذلك سبيلاً لتلقي الرعاية اللازمة للأشخاص الذين يتعاملون مع أية مسائل عقلية واجتماعية وعاطفية. وفي وقت لاحق، ستربط الخدمة بنظام إحالة، بحيث يجري ربط الأشخاص الذين يحتاجون المساعدة بالأخصائي المدرب على إسداء المشورة أو العمل الاجتماعي أو الطب النفسي. وفي الحالات التي تتطلب تدخلاً طارئاً، هناك مكون في خدمة الخط الهاتفي للمساعدة يتيح تفعيل الخدمات الطبية الطارئة.

باء- مسألة تحظى باهتمام وطني

- ٢١- في عام ٢٠١٣، علقت الولايات المتحدة الأمريكية جميع المساعدات إلى الشرطة الملكية لسانت لوسيا بموجب "قانون ليهي"، وهو تعديل أدخل على القانون الاتحادي للمساعدات الخارجية يحظر تقديم المساعدة إلى بلدان يعتقد أنها عرفت ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان على يد أجهزة أمن الدولة. ونجم التعليق عما تعتبره الولايات المتحدة عمليات قتل غير قانونية لاثني عشر فرداً على يد الشرطة الملكية لسانت لوسيا في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ في إطار برنامج أطلق عليه اسم "عملية إعادة الثقة". وأعلن هذا البرنامج كجزء من رد

الحكومة على ارتفاع عدد حوادث القتل وعنف العصابات. وخضعت ستة من الوفيات الاثنتي عشرة لتحقيقات محلية ثبت أنه كان لها ما يبررها. بيد أن التقارير تفيد أن الولايات المتحدة استشهدت بعدم الثقة في نتائج جلسات الاستماع ذات الصلة.

٢٢- وينص قانون 'لبيهي' على أنه يجب على سلطات سانت لوسيا، من أجل رفع تعليق المساعدات، أن تثبت اتخاذ خطوات فعالة لتقديم الجناة المزعومين المسؤولين عن عمليات القتل خارج نطاق القضاء إلى العدالة. وبهدف رفع الجزاءات، طلبت الحكومة المساعدة من الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريسية من أجل مواصلة التحقيق في المسألة.

٢٣- وقدمت الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية تقريراً أعده محققون تابعون لقوة شرطة جامايكا. ولم تتح التفاصيل الكاملة للتقرير للجمهور، خوفاً من المساس بالمراحل اللاحقة من التحقيقات في هذه المسألة، وكذلك بهدف حماية هوية الشهود. ومع ذلك، في آذار/مارس ٢٠١٥، أدلى رئيس وزراء سانت لوسيا ببيان وطني بشأن المسألة قدم فيه معلومات عامة عن نتائج التحقيق. وذكر أن التقرير أشار إلى أن جميع حوادث إطلاق النار كانت "مواجهات مزيفة رتبها الشرطة لإضفاء المشروعية على إجراءاتها". وأشار رئيس الوزراء إلى أن التقرير قد أحيل إلى مكتب مدير النيابة العامة الذين يجب أن تجري تحت إشرافه جميع المحاكمات الجنائية. وأشار أيضاً إلى أن الحكومة ستوفر جميع الموارد اللازمة التي قد يحتاج إليها لمساعدة النيابة العامة في متابعة هذه المسألة.

رابعاً- الإنجازات المحققة في تنفيذ التوصيات المقبولة

قبول القواعد الدولية - ٨٩-١ و ٨٩-٧ و ٨٩-٢٧ و ٨٩-١٤ و ٨٩-١٢ و ٨٩-١٨ و ٨٩-١٣ و ٨٩-٥ و ٨٩-٣ و ٨٩-١١

٢٤- إن الحكومة عاقدة العزم تماماً على الوفاء بجميع التزاماتها المتعلقة بالانضمام/التصديق على الصكوك الدولية التي تراها مفيدة لسانت لوسيا، وكذلك المتعلقة بتقديم التقارير وتعزيز مستوى التعاون مع الصكوك التي دخلنا طرفاً فيها سلفاً. بيد أن النقص في القدرات، ولا سيما في وحدة الصياغة التشريعية في الجزيرة، أدى إلى التأخير في الانضمام إلى بعض الصكوك بسبب طول المدة الزمنية التي ستستغرقها صياغة التشريعات التمكينية اللازمة. وسعيًا إلى معالجة هذه المسألة، تعتم الحكومة زيادة قدرة وحدة الصياغة فيها بغية تسريع العملية. ومن التدابير الأخرى المعتم اتخاذها للمساعدة في تجهيز التقارير إنشاء قاعدة بيانات مركزية من شأنها أن تسهل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتزامات سانت لوسيا بموجب الاتفاقات الدولية، على أمل أن يزيد هذا السرعة التي تصاغ بها التقارير أيضاً.

- ٢٥- وفما يلي الاتفاقات التي وقعتها سانت لوسيا والتي صدقت عليها وانضمت إليها:
- انضمت سانت لوسيا إلى بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، وسُن قانون مكافحة الاتجار بالبشر لجعل البروتوكول المذكور مشمولاً بالنفاذ والتنفيذ عام ٢٠١٠. كما أنشأت سانت لوسيا فرقة عمل وطنية لمعالجة المسائل المتعلقة بالاتجار بالأشخاص؛
 - وقعت سانت لوسيا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وهي عاقدة العزم على التصديق على الاتفاق قبل نهاية عام ٢٠١٥؛
 - وقعت سانت لوسيا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وستصدق على البروتوكول الاختياري الملحق بها؛
 - وقعت سانت لوسيا وصدقت على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، وتحديد البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (٢٠١٣) والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة (٢٠١٤).

مسائل الفقر/المسائل الاجتماعية الاقتصادية - ٨٩-٩٨ و ٨٩-٩٩ و ٨٩-١٠١ و ٨٩-١٠٢ و ٨٩-١٠٠

- ٢٦- ما فتئت حالة الفقر في سانت لوسيا تحظى بمزيد من الاعتبار من الحكومة منذ الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١١. ومن المؤكد أن سانت لوسيا استشعرت، بصفتها دولة جزرية صغيرة نامية، أثر الانكماش الاقتصادي من حيث صلته بمستوى الفقر. ونتيجة لذلك، قدمت سانت لوسيا عدداً كبيراً من المبادرات الرامية إلى تحسين هذا الوضع.
- ٢٧- وواصلت حكومة سانت لوسيا، عن طريق وزارة التحول الاجتماعي والحكم المحلي والتمكين المجتمعي، عمل برنامج المساعدة العامة. وبرنامج المساعدة العامة هو برنامج خضع لاختبار الوسائل يقدم المساعدة إلى ما يقارب ٣ ١٣٠ فرداً أو ٤١١ ٢ أسر معيشية اعتبرت فقيرة. وتشمل المساعدة المقدمة إلى هذه الأسر المعيشية الفقيرة، على سبيل المثال لا الحصر، تحويلات نقدية شهرية، والمساعدة في تغيير النظارات/زجاج النظارات، والمساعدة على تكاليف دفن أحبائهم، والإعفاءات في الرعاية الطبية. وابتداءً من عام ٢٠١٣، زادت الحكومة كمية الأموال المحولة إلى الأسر المعيشية الفقيرة بنسبة ٢٤ في المائة.
- ٢٨- وواصلت الحكومة أيضاً توفير سبل الوصول إلى التمويل للأفراد الذين لولا دعمها ما كانوا ليحصلوا عادة على التمويل عن طريق المصارف التجارية، وذلك عن طريق صندوق جايمز

بيلغراف للمشاريع الصغرى. وتستهدف هذه المبادرات أساساً الفقراء الذين يتطلعون إلى بدء مشاريع صغيرة أو يتطلعون إلى زيادة تعزيز مشروع قائم. ومنذ عام ٢٠١١، عملت الحكومة على تعزيز قدرات صندوق جايمز بيلغراف للمشاريع الصغرى من أجل ضمان فرص نجاح أكثر للمستفيدين من الدعم المالي.

٢٩- وواصلت الحكومة أيضاً التفويض ببناء مراكز تنمية الموارد البشرية في المجتمعات المحلية التي يعتبر بحاجة إلى هذه الخدمات. والغرض من هذه المراكز هو تعزيز الثراء البشري للمجتمعات المحلية المحرومة بتوفير موارد من قبيل الحواسيب وإمكانية الوصول إلى الإنترنت. ويتواصل تحسين التنمية المجتمعية عن طريق الصفوف الدراسية للمعلومات وتكنولوجيا الحاسوب، والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتدريب على المهارات داخل أي من مباني أي من مراكز تنمية الموارد البشرية.

٣٠- وبمساعدة أصحاب المصلحة في القطاع الخاص، تمكنت الحكومة من تقديم الدعم الأكاديمي والمهارات الحياتية للشباب الأكثر ضعفاً في الجزيرة. وحتى الآن، أنشئت هذه المبادرة في ١٤ مجتمعاً محلياً وهي تقدم الخدمات لحوالي ٤٠٠ شاب. وعلى الرغم من أن هذا البرنامج لا يقدم الدعم النقدي إلى الأطفال المعرضين للخطر، فإنه يكمل المساعي الأخرى للحكومة في مكافحة الفقر، من حيث إنه يمكن الشباب الواقعين تحت قبضة الفقر من الأدوات اللازمة للتغلب على ظروفه كلما نضج مع الوقت.

٣١- وشرعت الحكومة أيضاً في برنامج العمالة قصيرة الأجل الذي يهدف إلى أن يتيح للأشخاص الذين يصارعون الفقر والبطالة فرصة الحصول على الدعم المالي الذي يحتاجونه أمس الحاجة. وأخذ برنامج العمالة قصيرة الأجل على نطاق الجزيرة مع التركيز بصورة خاصة على المجتمعات المحلية الأفقر من قبيل الكناري الذين أشارت التقييمات إلى أنهم أفقر المجتمعات المحلية في سانت لوسيا. والمشاركون في البرنامج منخرطون في حملات المساعدة في المزارع وتنظيف المجتمعات المحلية، وغيرها من المبادرات.

٣٢- وتأمل حكومة سانت لوسيا فيما سيأتي أن تحسن، من خلال وكالاتها المختلفة والمساعدة المقدمة من القطاع الخاص، أداء المبادرات المذكورة أعلاه وأن تقدم أيضاً برامج جديدة لمكافحة المشاكل الناجمة عن الفقر.

٣٣- وأجرت الحكومة، عن طريق وزارة التحول الاجتماعي والحكم المحلي والتمكين المجتمعي، جنباً إلى جنب مع البنك الدولي، تقييماً لمدى ملاءمة الترتيبات المؤسسية للحكومة وقدراتها من الموارد البشرية، من أجل تقييم فعالية وكفاءة تقديم برامج شبكة الأمان الاجتماعي. وانبثق عن هذه العملية عدد من التوصيات، وقد أحاطت الحكومة علماً بها وهي تعترم تقييم مدى عملية كل منها من أجل تحسين خدماتها في هذا المجال.

٣٤- وأخيراً، باشرت الحكومة برنامجاً طموحاً لإصلاح الحماية الاجتماعية يسعى بداية إلى تحسين توجيه المساعدة الاجتماعية من أجل ضمان وصولها إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

وعلاوة على ذلك، سُنشاً نظام المعلومات الإدارية لبرامج المساعدة الاجتماعية حرصاً على إبقاء جميع المعلومات في موقع مركزي، وبالتالي السماح بتيسير الوصول إلى البيانات الحيوية ونشرها، وهو ما ييسر بدوره مهمة الوصول إلى الفقراء.

التمييز ضد المرأة - ٨٩-٥٨ و ٨٩-٥٩ و ٨٩-٦٠ و ٨٩-٦١ و ٨٩-٦٢ و ٨٩-٦٣

٣٥- عرف دور المرأة في المجتمع سانت لوسيا في السنوات الأخيرة تحولاً لا يصدق. وحققت المرأة في سانت لوسيا، من خلال مبادرات عديدة ولا سيما من خلال التعليم، مستويات تمكين لم تعرفها قط من قبل. غير أن هذا لا يعني أن التكافؤ الكامل بين الجنسين قد تحقّق في جميع مناحي الحياة، وأن هذا تحديداً ما قاد الحكومة إلى إطلاق برامج وتعزيز أخرى قائمة تعالج قضايا المرأة.

٣٦- وأطلقت الحكومة، من خلال شعبة العلاقات بين الجنسين داخلها، حملة توعية بعنوان 'تقاسم الرعاية'. وهذه المبادرة موجهة نحو تعزيز مشاركة الرجل في تقديم الرعاية الذي ينظر إليه تقليدياً على أنه دور من أدوار المرأة.

٣٧- وأنشأت حكومة سانت لوسيا، في سعيها لكفالة فرص أفضل لوصول نساء المناطق الريفية إلى التعليم وبرامج التدريب المهني، ومن خلال شبكة النساء الريفيات المنتجات في سانت لوسيا، مساراً لوصول المرأة في المجتمعات المحلية الريفية إلى عدد من مبادرات التدريب وبناء القدرات التي أتاحت أيضاً للعديد من هؤلاء النساء الاطلاع على مختلف أشكال تكنولوجيا المعلومات.

٣٨- وتمثلت سياسة الحكومة، كما يلاحظ في تقرير سانت لوسيا السابق، في جعل مرافق الرعاية الصحية في نطاق ثلاثة أميال من مكان عمل الشخص أو إقامته. ووضع زخم أكبر على تحسين هذه المرافق خلال السنوات القليلة الماضية. وجرى تحسين وتجديد عدد كبير من هذه المرافق، وشملت هذه التحسينات توفير خدمات التوليد ورعاية صحة الأم والطفل، وكلها تقدمها الدولة مجاناً.

٣٩- وساعد العمل المتواصل لمركز دعم المرأة الذي أنشئ عام ٢٠٠١ في كفالة قدرة ضحايا العنف المنزلي على الحصول على المأوى والمشورة والدعم الاجتماعي وحمائتهن من سوء المعاملة الذي تعرضن له. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما يعمل مركز دعم المرأة جنباً إلى جنب مع الشرطة ومحاكم الأسرة من أجل توفير سبل الانتصاف القانوني وتوفير حماية إضافية للضحايا. وأخيراً، في الحالات التي تكون فيها النساء ضحايا سوء المعاملة عاطلات عن العمل وتكون البيئة المعيشية الراهنة لهن تعرضهن لخطر المزيد من سوء المعاملة، يسعى مركز الدعم جاهداً إلى إيجاد مصدر بديل للسكن وتنسيب وظيفي لذلك الشخص.

٤٠- والفريق المعني بالضعفاء هو وحدة أنشئت ضمن الشرطة الملكية لسانت لوسيا عام ٢٠٠٣. وتمثل ولاية الوحدة في الاستجابة حصراً لحالات العنف ضد المرأة والطفل في الجزيرة بغرض تسوية هذه المسائل بما يلزم من العناية والاهتمام.

٤١- وقد عاجلت الحكومة مسألة العنف ضد المرأة، عن طريق شعبة العلاقات الجنسانية بواسطة سلسلة من أنشطة التوعية التي تكملها البرامج التدريبية لفائدة الشرطة ومقدمي الرعاية الصحية والأطراف الأخرى المعنية، وذلك بغرض المساعدة في تحسين التعامل مع قضايا العنف المنزلي.

٤٢- وفي عام ٢٠١٥، قدمت الحكومة السياسة الوطنية للضمان الاجتماعي من أجل ضمان كون التنمية المستدامة في سانت لوسيا شاملة للجميع ومنصفة. وستكون في طليعة هذا النهج القائم على الحقوق إزاء السياسة الاجتماعية في سانت لوسيا وزارة التحول الاجتماعي وسيُرتب التزامات واضحة على الدولة بضمان تحقيق مواطنيها لمستوى معيشي معين. كما تأتي هذه السياسة الجديدة مع ما يشار إليه بأنه "تحليل المستفيدين المدرك للاعتبارات الجنسانية" الذي يأخذ في الاعتبار احتياجات كل من الرجل والمرأة في المجتمع ويصمم النهج المتبع في تلبية هذه الاحتياجات على أساس الظروف الفريدة التي قد يواجهها كل منهما.

٤٣- وفي عام ٢٠١٢، قدمت الحكومة برنامج تعزيز المهارات الحياتية للأمهات العازبات بقصد مساعدة الأمهات العازبات اللاتي يواجهن صعوبات في إعالة أسرهن المعيشية في غياب الأب. وبهذا، يتيح هذا البرنامج لهؤلاء الأمهات فرصة لتحصيل المهارات المطلوبة إما للحصول على عمل أو لبدء المشاريع الصغرى الخاصة بهن.

٤٤- وتماشياً مع الأولوية الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ المتمثلة في 'تهيئة بيئة مواتية للنساء من جميع مناحي الحياة من أجل المساهمة في التنمية المستدامة والسلام والتمتع بفوائدها'، قدمت اليونسكو معونة بمبلغ ٢٦ ٠٠٠ دولار لتمويل برنامج التمكين للمرأة والمساواة. وسيُرس هذه المبادرة المركز الوطني لتنمية المهارات وتهدف إلى توفير تدريب شامل للمرأة، وذلك من أجل تحسين إمكانية حصولها على عمل واحتفاظها به.

٤٥- وكما جاء في تقرير سانت لوسيا السابق، أكد قانون التعليم لعام ١٩٩٩، وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل، حقوق جميع الأطفال في التعلم، كما يحظر رفض قبول التلاميذ في المدارس على أي أساس تمييزي. وعلاوة على ذلك، تسعى كل من الاتفاقية والقانون إلى معالجة أوجه القصور التي تعكس اعتبارات نوع الجنس. وتحقيقاً لهذه الغاية، قضت سانت لوسيا على التمييز فيما يتصل بإمكانية الوصول إلى التعليم. بيد أنه لوحظ اتجاه لدى الطالبات إلى التفوق في الأداء على نظرائهن من الذكور في كل مستوى من مستويات التعليم في الجزيرة. ولا يعد ضعف أداء الطلاب الذكور أمراً مثالياً بأي حال من الأحوال، وهو أمر تصدى له الحكومة في الوقت الراهن.

يبد أن ذلك يبين التقدم الهائل الذي أحرزته حكومة وشعب سانت لوسيا في ضمان نجاح المرأة في التعليم.

٤٦- وسجلت الانتخابات العامة الأخيرة أعلى عدد من المرشحات في تاريخ الانتخابات في سانت لوسيا، حيث تنافست عشر نساء على فرصة عضوية البرلمان. وقد توفقت ثلاث من المرشحات العشر، وتولى اثنتان منهن حقائب وزارية؛ إذ تتولى السيدة ألفينا رينولدز منصب وزيرة الصحة والعافية والخدمات الإنسانية والعلاقات الجنسانية والسيدة إيما هيبوليت منصب وزيرة التجارة وتنمية الأعمال التجارية والاستثمار وشؤون المستهلكين، وكلتاهما حقيبة وزارية بارزة.

٤٧- وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، أصبحت السيدة إيما هيبوليت أول رئيسة وزراء بالنيابة في سانت لوسيا، وهو ما أبرز الاحترام الكبير للمرأة في مجتمع سانت لوسيا.

٤٨- وثمة إنجاز آخر للمرأة في الحياة السياسية تمثل في تعيين المعارضة البرلمانية لأول زعيمة للمعارضة في تاريخ البلد، الدكتورة غايل ريغوي.

الحق في الصحة - ٨٩-١٠٥ و ٨٩-١٠٦

٤٩- تعتبر حكومة وشعب سانت لوسيا الحق في الصحة حقاً أساسياً لجميع المواطنين. ونتيجة لذلك، قدمت الحكومة سياسات ومبادرات لتلبية احتياجات الرعاية الصحية لجميع مواطني سانت لوسيا.

٥٠- وجعلت الحكومة من أولوياتها ألا تركز على شواغل الرعاية الصحية العامة فحسب، وإنما أن تركز اهتمامها أيضاً على مجالات محددة من قبيل رعاية صحة المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونتيجة لذلك، يجري تنفيذ البرامج والمبادرات اللازمة لإدخال تحسينات في هذه المجالات بكل صدق.

٥١- ومن أجل تلبية احتياجات المرأة في المناطق الريفية، تتاح عيادات التوليد وخدمات الأمومة عن طريق نموذج خدمات الرعاية الصحية الأولية الذي تديره وزارة الصحة. وتقدم هذه الخدمات مجاناً للمرضى وهي متاحة على مقربة ممن هم في حاجة إليها، وهو ما يجد بدوره من تكاليف النقل التي كانت تعتبر مثبطاً عن التماس الرعاية الصحية في الماضي.

٥٢- وواصلت سانت لوسيا العمل على تحسين علاج ورعاية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إضافة إلى الوقاية من هذا الفيروس في الجزيرة. وفي شراكة مع الوكالات والمنظمات غير الحكومية الدولية، أحرزت سانت لوسيا تقدماً كبيراً في مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الجزيرة. ومنذ عام ٢٠١٠، لم تسجل سانت لوسيا أي حالة لانتقال العدوى بالمرض من الأم إلى الطفل.

٥٣- وتلقت الحكومة المساعدة أيضاً من الشراكة بين البلدان الكاريبية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد شهدت هذه المساعدة تحسناً في توافر الفحوصات المخبرية عن المرض ونوعيتها. كما استضافت الشراكة بين البلدان الكاريبية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز سلسلة من الدورات القيادية التي زادت المعرفة والوعي بالمرض في الجزيرة كما ساعدت في تمويلها.

٥٤- ويتولى معالجة مرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المقام الأول موظفو المستشفى الوطني. ويكتمل العلاج بتوفير الرعاية اللاحقة في المراكز الصحية في جميع أنحاء الجزيرة. وقد كفلت الحكومة والجهات القائمة على العلاج تقديم العلاج والرعاية للمرضى دون تمييز.

٥٥- وقد أحرز المزيد من التقدم في توفير العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة للمرضى من خلال برنامج منظمة دول شرق البحر الكاريبي ووحدة المشتريات. وأدت الزيادة في توافر العقاقير بالمرضى إلى أن يعيشوا لفترة أطول رغم الإصابة بهذا المرض، في حين كان يعتبر في الماضي بمثابة حكم بالإعدام. ونتيجة لذلك، كان من أثر هذا تشجيع المزيد من الأفراد على الخضوع للاختبارات وهم على علم بأن العلاج متاح بسهولة.

٥٦- وتواصل منظمة دول شرق البحر الكاريبي تصديدها لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كمجموعة. وبمنحة تزيد قليلاً عن خمسة ملايين دولار يجري تقسيمها بين ست دول، منها سانت لوسيا، ستستخدم الدول الأعضاء في هذه المنظمة هذه الأموال بطريقة استراتيجية للتعامل مع المسائل ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية.

٥٧- وتعتزم الحكومة فيما سيأتي أن تنفذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة. وقد جرى تأخير هذه الخطة نتيجة الضيق المالي، ولكن من المقرر أن ينتهى منها عام ٢٠١٧. وتهدف الخطة الاستراتيجية الوطنية إلى أن تضمن لجميع الأشخاص، بصرف النظر عن حالتهم الاجتماعية الاقتصادية، إمكانية الحصول على مجموعة أساسية من الخدمات الصحية ذات الفعالية والكفاءة والجودة.

٥٨- وسيُعتمد على خطة من سبع نقاط لتوجيه تنفيذ التغييرات المقرر إدخالها على نظام الرعاية الصحية:

- تعزيز تنظيم وإدارة الخدمات الصحية والاجتماعية؛
- تحسين وتدعيم المكاسب الصحية ورفاه جميع السكان؛
- تحقيق المزيد من الإنصاف والفعالية من حيث الكلفة والكفاءة في تخصيص واستخدام الموارد الصحية؛
- ضمان وجود ملاك وظيفي مدرب تدريباً جيداً ومتحفز للعمل؛

- وضع نظام فعال للمعلومات الصحية من أجل دعم التخطيط القائم على الأدلة في توفير الرعاية الصحية وتقديمها؛
- ضمان نظام فعال لتحسين الجودة قادر على رصد المعايير وتحقيق المسؤولية لدى أصحاب المصلحة؛
- تحسين الهياكل الأساسية الصحية من أجل دعم الإصلاحات الصحية.

تغير المناخ - ٨٩-١١٥

٥٩- استخدمت سانت لوسيا المنابر الدولية والإقليمية للإعراب عن تأييدها للحد من انبعاثات الكربون على الصعيد العالمي. وبصفتها واحدة من أربع وأربعين عضواً في تحالف الدول الجزرية الصغيرة، تمكن سانت لوسيا وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية من التعبير عن شواغلها إزاء الآثار الضارة لتغير المناخ. وتتشاطر هذه الجزر جميعها نفس قابليات التأثير بتغير المناخ وقد منحت نفسها بتكاتفها معاً صوتاً أعلى في الكفاح من أجل قضية مشتركة.

حظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة - ٨٩-٧٢ و ٨٩-٧٣

٦٠- ينص دستور سانت لوسيا على الحقوق والحريات الأساسية لشعبها، على منوال الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتتناول المادة ٥ من الدستور على وجه التحديد مسألة المعاملة اللاإنسانية والسيئة، إذ تنص على أنه "لا يجوز تعرض أي شخص للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة".

٦١- وعلاوة على ذلك، توجد الحماية من التعذيب ومن الاعتداء الجسدي واستخدام القوة المفرطة في القانون الجنائي لعام ٢٠٠٨ الذي يحظر الاستخدام المفرط للقوة من جانب أي فرد من أفراد المجتمع ضد آخر. ويمتد هذا في الواقع ليشمل موظفي السجون الذين يمكن أن يواجهوا الإدانة بناء على قرار اتهام، والسجن لفترة تصل إلى سبع سنوات، إذا استخدم الموظف المعني أي نوع من أنواع التعذيب أو تسبب أثناء أدائه لمهامه عن قصد أو بصورة غير قانونية في أي أذى لسجين.

٦٢- وقد كان أحد أفراد الجمهور هو من أعد التعديلات التي أدخلت على قانون الشكاوى المقدمة ضد الشرطة لعام ٢٠١٣ الذي يسمح للوزير المسؤول بإجراء تحقيق مستقل في سلوك أي فرد من الشرطة في المسائل التي تقدم فيها ادعاءات بشأن الاستخدام المفرط للقوة.

٦٣- وفي السنوات الأخيرة، مرت سانت لوسيا بتجربة مؤسفة للتعامل مع مجموعة كبيرة من الأنشطة المرتبطة بالعصابات. ومن المعقول توقع وقوع ضحايا وتعرضهم لإصابات بدنية بالغة، في حمأة هذا النشاط. ولكبح هذه المشكلة، قدم قانون مكافحة العصابات لعام ٢٠١٤ الذي جرم

الأنشطة ذات الصلة بالعصابات، وبالتالي تقدم الأفراد الذين ارتكبوا جرم الاستخدام المفرط للقوة في إطار مشاركتهم في أنشطة ذات صلة بالعصابات إلى العدالة.

٦٤- وثمة طريقة أخرى يحاول بها نظام العدالة الجنائية في سانت لوسيا كفالة إرساء العدالة، وهي الأخذ بتسجيل شهادات الشهود الضعفاء عن طريق وصلة فيديو. ويكفل الأخذ بتسجيل الشهادات حماية الشهود من العنف أو التخويف، وهو ما يرجح بدوره خروج الشهود عن صمتهم عندما ترتكب جرائم فظيعة.

الحق في سبيل انتصاف فعال، والإفلات من العقاب - ٨٩-٨٦ و ٨٩-٨٧ ٨٩-٨٨ و ٨٩-٩٠

٦٥- رافق سنّ قانون الشكاوى المقدمة ضد الشرطة إنشاء لجنة الشكاوى المقدمة ضد الشرطة (لجنة الشكاوى) ووحدة الشكاوى المقدمة ضد الشرطة (وحدة الشكاوى). وتعمل كلتا هاتين الآليتين على توفير عملية مفتوحة وشفافة في معالجة الشكاوى المقدمة ضد الشرطة. وتتلقى وحدة الشكاوى هذه الشكاوى المقدمة من الجمهور وتحقق فيها وتحدد مدى صدقها وغيرها من المسائل ذات الصلة. ويجب تقديم تقارير شهرية وفصلية بشأن التقدم المحرز في التحقيقات في هذه الشكاوى إلى لجنة الشكاوى عن طريق مكتب مفوض الشرطة.

٦٦- وحرصاً على روح الإنصاف، تبقى لجنة الشكاوى هيئة مستقلة. وعلاوة على ذلك، لديها أيضاً القدرة على إجراء تحقيقها الخاص في أي شكوى مقدمة ضد الشرطة، دون مساعدة من وحدة الشكاوى. وقد تعزز وعي الجمهور بوجود لجنة ووحدة الشكاوى عن طريق عمليات توعية نظمتها الشرطة من خلال وسائط الإعلام.

٦٧- ويواجه أي فرد من الشرطة يثبت أنه مذنب بارتكاب الأفعال المزعومة في الشكاوى إحدى العقوبات الخمس المذكورة أدناه:

- التحذير والتوبيخ؛
- تعليق النشاط؛
- غرامة لا تتجاوز ما يعادل أجر ١٠ أيام؛
- خفض الرتبة.

٦٨- وتعزز الحكومة زيادة تعزيز سياسة مكافحة استخدام الشرطة المفرط للقوة. ومن ثم الأخذ المعتمد بـ "سياسة استخدام القوة في الشرطة الملكية لسانت لوسيا"، والتي توجد في المراحل النهائية من استعراضها تمهيداً لتقديمها إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها. ومن المأمول أن تعزز هذه السياسة مسؤولية أفراد الشرطة التي تتمثل في التقييد بالممارسات والسلوك السليمين. وبالرغم من

أن هذه السياسة لم تحظ بعد بالموافقة، فإنها تثبت التزام الحكومة بضمان تقييد الشرطة بأرفع المعايير المهنية والأخلاقية في تنفيذ واجباتها.

٦٩- وهناك عقبة رئيسية أمام العدالة في سانت لوسيا هي الوقت الذي يستغرقه حل المسائل القانونية، ومن ثم ما يؤدي إليه ذلك من حالات التأخر. وقد ذكر عدد من الأسباب لهذا التراكم في القضايا من قبيل عدم كفاية الموظفين القضائيين وموظفي المحاكم وغرف المحاكم.

٧٠- وكما ورد في تقرير سانت لوسيا السابق، فإن نظامنا القضائي المحلي نظام متعدد المستويات يتألف من محكمة الصلح فالمحكمة العليا ثم محكمة الاستئناف لمنطقة شرقي الكاريبي. وتقضي محكمة الصلح في المسائل الجنائية والمدنية البسيطة. وفي محكمة الصلح، هناك أيضاً دائرة خاصة لمحكمة الأسرة تختص بالنظر في قضايا الأسرة. وتعالج المحكمة العليا القضايا المدنية والجنائية الرئيسية.

٧١- وفي عام ٢٠٠٦، أنشأت محكمة الصلح شعبة المحكمة الإدارية، وهو ما أدى إلى انقسامها إلى محاكم إدارية ومحاكم ابتدائية. وتساعد المحكمة الإدارية التي يشار إليها بصفتها محكمة إدارة القضايا على إعداد القضية للمحاكمة، مما يسرع البت في القضايا في المحاكم الابتدائية.

٧٢- وفي الربع الأول من عام ٢٠١٥، أضيف قاضٍ آخر إلى المحكمة الجنائية العليا، وكذا قاضٍ رئيسي إلى المحكمة العليا الجنائية، إلى الجهاز القضائي في سانت لوسيا. وهذا يعني أن هناك حالياً قاضيين يترأسان حصراً المحاكمات، وقاضياً رئيسياً يشرف على إدارة القضايا استعداداً للمحاكمات. وستؤدي هذه الإضافات إلى خفض طول مدة الاحتجاز دون محاكمة، وذلك بضمان النظر في القضايا في وقت أبكر بكثير مما كان عليه في السابق.

الحرية والأمن - ٨٩-٩٧

٧٣- مع تطور مجتمعنا، يجب أن يتطور أيضاً الإطار الذي ينظم حياة شعبنا. وفي السنوات الأخيرة، سجل نمو كبير في فئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وعلا صوتها الجماعي بشأن المسائل ذات الصلة. وكما هو الحال في العديد من الدول الأخرى، كانت هناك مقاومة لحنه هؤلاء الأشخاص، سواء كان ذلك بسبب اختلاف في المعتقدات أو بسبب الجهل، لكن تظل الحقيقة أن هناك توترات كامنة تحتاج إلى معالجة.

٧٤- ومن دواعي السرور في سانت لوسيا أن معظم التوتر لم يتحول إلى عنف. بيد أن سانت لوسيا اختارت ألا تقف موقفاً رجعيًا بشأن هذه المسألة، من خلال مضيها في مبادرات شتى تصدى رأساً لمسألة أعمال العنف وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الأشخاص بسبب ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسانية.

٧٥- وقد كانت منظمة 'متحدون وأقوياء' في الطليعة عندما يتعلق الأمر بمسائل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في سانت لوسيا وفي أوساط القادة على تلك الجبهة في المنطقة. وفي عام ٢٠١٣، حضر ١٩٩ من أفراد الشرطة دورة تدريبية استضافتها منظمة 'متحدون وأقوياء' نوقشت خلالها القضايا التي تؤثر على فئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية نقاشاً علنياً. ومنح هذا الشرطة فرصة تحصيل معرفة أكبر مجال طالما اعتبر من المحرمات، ومن المأمول أن تساعد هذه التجربة في تحسين إدارة الشرطة لقضايا هذه الفئة.

٧٦- وفي عام ٢٠١٤، يسرت منظمة 'متحدون وأقوياء' والشرطة الملكية لسانت لوسيا، بشراكة مع العديد من أصحاب المصلحة، برنامجاً ناجحاً للتوعية بحقوق الإنسان. ويهدف هذا البرنامج إلى كفالة أن يركز أفراد الشرطة أثناء أدائهم لواجباتهم اليومية بصورة أكبر على ضمان المساواة لجميع الأشخاص.

٧٧- وفي عام ٢٠١٥، أجري مزيد من التدريب التوعوي، حيث غطى في هذه المرة طائفة أوسع من المشاركين من بينهم ضباط من المطارات والموانئ والجمارك والسجون، وأفراد من المجتمع المدني، ومقدمو الخدمات المجتمعية. وكانت هذه الدورة موجهة نحو ضمان أن يصبح إنفاذ القانون أكثر إنسانية، وهو ما من شأنه أن يفضي بدوره إلى الحد من وصمة العار المرتبطة بفئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، وزيادة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون في مجال حقوق هذه الفئة.

٧٨- وشكل قانون العمل لعام ٢٠٠٦، التي دخل حيز النفاذ عام ٢٠١٢، لحظة هامة في التاريخ التشريعي لسانت لوسيا، ذلك أنها المرة الأولى التي تُوفر فيها الحماية للأفراد على أساس ميولهم الجنسية حصراً. وتنص المادة ١٣١ من القانون على أنه لا يحق قانوناً لرب عمل أن يفصل موظفاً أو يخضعه لتدابير تأديبية بناء على ميله الجنسي.

٧٩- وتساعد جميع المبادرات التي برزت إلى الواجهة على تكملة الحقوق المكرسة في دستور سانت لوسيا بالفعل. وينص الدستور على الانتصاف القضائي لأي فرد يدعي أن حقوقه الأساسية قد انتهكت أو عرضة للانتهاك. وبالتالي، يمكن لأي فرد أو مجموعة أفراد يعتقدون أن حقوقهم قد انتهكت أو أنهم تعرضوا للتمييز رفع دعاوى أمام المحكمة العليا وطلب الانتصاف.

الحق في التعليم - ٨٩-٤٣ و ٨٩-٤٤ و ٨٩-٤٥ و ٨٩-١٠٣ و ٨٩-١٠٧

٨٠- لقد جعلت الحكومة من معالجة المسائل التي تواجه الذكور في المدارس إحدى أولوياتها. ولو حظ، وهي تفعل ذلك، أن العديد من المسائل تنشأ عن النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، قبل الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية بكثير.

٨١- وظهرت هذه المعلومات إلى النور بعد الدراسة الاستقصائية المتعددة المؤشرات التي أجريت عام ٢٠١٢، والتي تبين خلالها أن ٩٦ في المائة من الفتيات اللائي تتراوح أعمارهن بين ٣٦ و٥٩ شهراً منخرطات في أربعة أنشطة أو أكثر مع أفراد بالغين من أسرهن المعيشية، مقابل ٨٩ في المائة من الفتيان. كما كشفت الدراسة الاستقصائية أن عدداً أكبر من الفتيات معرضات للتعامل مع الكتب (الأدب)، في حين أن الفتيان معرضون للتعامل بصورة أكبر مع أمور اللعب في السن المبكرة. وبالتالي، يعتبر تثقيف الآباء والأمهات وضمان مشاركتهم في تصميم وإدارة التعليم في الطفولة المبكرة أحد الاستراتيجيات الرئيسية للحكومة.

٨٢- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، بدأت وزارة التعليم تنفيذ، بمساعدة من الكمنولث، برنامج التوجيه المدرسي للتلاميذ المعرضين للخطر. ويشمل هذا المشروع التجريبي الذي يمتد على ثلاث سنوات ٦٠ موحهاً و١٢٠ مستفيداً من التوجيه من ست مدارس؛ مدرستان ابتدائيتان وأربع مدارس ثانوية. وتعتزم وزارة التعليم إضافة ست مدارس أخرى بحلول السنة الثالثة من البرنامج. وتتلخص الأهداف الرئيسية للبرنامج فيما يلي:

- تحسين تصور الطلاب لذاتهم عن طريق التركيز على التطور الإيجابي للهوية؛
- تحسين المواظبة على المدرسة والأداء الأكاديمي للفتيان الذين يعتبرون معرضين لخطر الفشل الأكاديمي؛
- الحد من خطر انخراط التلاميذ في تصرفات تنطوي على مشاكل من خلال التأثير الإيجابي للبالغين؛
- توفير الدعم العاطفي والاستقرار للتلاميذ من خلال الاتصال بشكل متسق بالبالغ القدوة من نوع الجنس نفسه؛
- تعزيز السياسات التي تعالج مسائل محددة قد تبرز إلى الواجهة أثناء البرنامج.

٨٣- كما أحرز تقدم حقيقي فيما يتعلق بكيفية تحديد هوية الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وتلبية احتياجاتهم داخل النظام التعليمي لسانت لوسيا. وبمعاونة من فريق إنمائي متعدد الأطراف، تبين لمسؤولي التعليم في الجزيرة أنه من الأسر تحديد الحاجة في حالات الشباب المحرومين عند ظهورها وتقييمها والتدخل لتلبيتها.

٨٤- كما أخذت وزارة التعليم بالكشف في مرحلة الطفولة المبكرة وتشخيص أوجه قصور التعلم. وتمكن هذا البرنامج من الإقلاع بفضل تمويل مصرف التنمية الكاريبي.

٨٥- وتدرك الحكومة، وهي تواصل توفير التعليم الجيد لجميع التلاميذ، أن الكثير من التلاميذ قد لا يكون قادراً تماماً على الوصول إلى هذه البرامج بسبب القيود المالية التي يواجهها الآباء والأوصياء. ومن المبادرات التي طرحت لإصلاح هذا الوضع توزيع منح قيمتها ٥٠٠ دولار على كل تلميذ يلتحق بالمدرسة الثانوية. ولا شك أن هذه السياسة قد ساعدت الأسر ذات المركز

الاجتماعي الاقتصادي المتدني على كفالة دخول أطفالها إلى المدارس الثانوية مجهزين تجهيزاً ملائماً.

٨٦- وتدرك الحكومة تماماً أهمية تكنولوجيا المعلومات في سوق العمل الحالي، ومن هذا المنطلق بذلت الحكومة جهوداً متضافرة من أجل ضمان تسليح تلاميذ المدارس الثانوية بالمعارف والمهارات التقنية اللازمة. وفي عام ٢٠١٣، شرعت الحكومة، من خلال وزارة التعليم، في تزويد جميع التلاميذ من المستوى الثالث إلى الخامس بحواسيب. ويكفل هذا الحكم تعرض جميع التلاميذ، بصرف النظر عن خلفيتهم الاجتماعية الاقتصادية، للتعامل مع تكنولوجيا العصر. ومع تطور المجتمع ونموه، يجب أن يتطور أيضاً الدور الذي تلعبه المدارس في المجتمع. وقد أدركت الحكومة هذا الأمر وباشرت عدداً من المبادرات في هذا الصدد.

٨٧- وأخذت الحكومة، بالتعاون مع اليونيسيف، ببرنامج هذه الأخيرة للمدارس المراعية لاحتياجات الطفل. ويستهدف هذا البرنامج فرادى المدارس بهدف تحويلها إلى مؤسسة تعلم مثالية. وهذا يعني أن التحسين يستهدف تحديداً مجالات من قبيل سلامة التلاميذ وأمنهم وحالتهم التغذوية وسلامتهم النفسية. وإضافة إلى ذلك، يجري تدريب العاملين الأكاديميين وتبسيط أساليب التعليم في إطار برنامج المدارس المراعية لاحتياجات الأطفال. كما يعزز هذا البرنامج أساليب بديلة لتأديب التلاميذ، مقابل استخدام العقوبة البدنية، ومع تزايد عدد المدارس المنضمة إلى البرنامج لا بد أن يؤدي هذا إلى الإلغاء التدريجي للعقوبة البدنية في المدارس.

٨٨- وباشرت وزارة التعليم في الآونة الأخيرة البحث في إمكانية رفع تحدي القضاء على الجوع. وإذا أخذ بهذا البرنامج، فسيحفز جهوداً تعاونية بين حكومة سانت لوسيا ومنظمة الأغذية والزراعة وسمضي شوطاً طويلاً في حل مسائل الجوع في مدارسنا الثانوية. ويمكن أن يؤدي هذا بدوره إلى زيادة الأداء التعليمي في ذلك المستوى. لكن ينبغي أن تؤخذ التكاليف المترتبة على ذلك والعوامل التشغيلية الأخرى في الاعتبار. وقد أنجز الكثير بالفعل في تحديث نظام التعليم لسانت لوسيا ولكن لا يزال يتعين إنجاز الكثير. وبهدف ضمان استمرار نمو قطاع التعليم، وضعت الحكومة في الآونة الأخيرة خططها لتطوير قطاع التعليم للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، والتي تضع تفاصيل قائمة الأولويات الاستراتيجية التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- ترسيخ ديمقراطية التعليم؛
- تحصيل الطلاب؛
- جودة التعليم وصرامته؛
- التعليم والتعلم الفعالين؛
- الإنصاف بين الجنسين وحقوق الإنسان؛
- إدماج التكنولوجيا والابتكار في التعليم والتعلم.

٨٩- ولا تزال الحكومة متمسكة بضممان تعرض شعب سانت لوسيا لأفضل بيئة تعليمية ممكنة وترعرعه فيها.

الأطفال - ٨٩-٤٦ و ٨٩-٤٧ و ٨٩-٤٨

٩٠- لقد وضعت حكومة سانت لوسيا دوماً رفاه شباب البلد على رأس برنامجها الإنمائي الوطني. وزاد هذا التركيز مع مرور السنوات، ونسجاً على هذا المنوال واصلت سانت لوسيا تقديم برامج تهدف إلى معالجة القضايا التي يواجهها الشباب.

٩١- وسانت لوسيا حالياً بصدد إصلاح نظام قضاء الأحداث. وتشمل هذه العملية مراجعة القوانين المتعلقة بالأطفال والأحداث، إضافة إلى إدخال عدد من البرامج التي تركز على معالجة المشاكل التي يواجهها الشباب في المجتمع.

٩٢- وكما ورد في التوصيات المتعلقة بالحق في التعليم، قدمت الحكومة في إطار النظام المدرسي عدداً من المبادرات الموجهة إلى جميع الأطفال، ولا سيما من يعتبرون الأكثر ضعفاً، ومن ثم يعتبر نجاحهم في المدرسة أقل احتمالاً. وفيما يلي بعض البرامج التي أخذ بها:

- برنامج التوجيه المدرسي للأطفال المعرضين للخطر؛
- الأخذ بالكشف في مرحلة الطفولة المبكرة وتشخيص أوجه قصور التعلم؛
- مولت الحكومة منحاً قدرها ٥٠٠ دولار لكل طفل يلتحق بالمدارس الثانوية؛
- تزويد كل طفل في المدارس الثانوية من الصف الثالث إلى الخامس بحاسوب محمول؛
- الأخذ المعتمز بمبادرة 'القضاء على الجوع' من أجل معالجة المشاكل التي يواجهها بعض تلاميذ المدارس الثانوية في الحصول على وجبات صحية.

٩٣- وإدراكاً من الحكومة لضرورة زيادة وتحسين تخصيص التمويل للمجالات ذات الصلة بالشباب، أخذت بنهج 'الميزنة المراعية للطفل' تحت رعاية وزارة المالية. وستتيح الميزنة المراعية للطفل تحقيق المزيد من الكفاءة في إنفاق الحكومة على المشاريع التي تركز على الشباب وجعل هدفه أكثر تحديداً. ويهدف هذا إلى الحد من الهدر في المشاريع التي لا طائل من تحقيقها.

٩٤- وتبقى إساءة معاملة الطفل شاغلاً خطيراً للمجتمع. وهذا سبب فتح دار الإقامة المؤقتة للأطفال 'بدايات جديدة' أبوابها عام ٢٠١١، إذ توفر للأطفال ضحايا إساءة المعاملة فرصة لإعادة التأهيل على أمل أن يعودوا إلى شكل من أشكال الحياة الطبيعية.

٩٥- وأطلقت الحكومة أيضاً حملات توعية تستهدف المجتمع بصفة عامة والمهنيين في الميدان؛ وأطلقت الحكومة حملة "كسر الصمت" لإذكاء وعي الجمهور بإساءة معاملة الأطفال. وعلاوة على ذلك، شاركت سانت لوسيا في الاجتماعات الإقليمية للجماعة الكاريبية وفي حلقات العمل

التدريبية المتعلقة بالاعتداء الجنسي على الأطفال بغرض شحذ قدرات أصحاب المصلحة المعنيين على التعامل مع الضحايا والمسائل العامة التي تنبع من الاعتداء الجنسي على الأطفال.

٩٦- وتواصل الحكومة جهودها لكفالة حماية كل طفل ومعاملته على قدم المساواة في سانت لوسيا. وقد عرضت الحكومة مشروع لجنة وطنية لإجراءات حماية الطفل عام ٢٠١٢ من أجل الوفاء بمتطلبات تنسيق تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وتعترم الحكومة أن توفر للجنة الموارد البشرية والتقنية والمالية الكافية من أجل تنفيذ وتنسيق فعالين لسياسات شاملة ومتناسقة ومتسقة في مجال حقوق الطفل، وذلك وفقاً لالتزامات سانت لوسيا بموجب اتفاقية حقوق الطفل.

المؤسسات والسياسات - ٨٩-٣٦ و ٨٩-٤١

٩٧- تتمتع لجنة النزاهة في سانت لوسيا بصلاحيات تلقي الشكاوى المقدمة ضد الموظفين العموميين والتحقيق فيها. وبموجب قانون النزاهة في الحياة العامة، يجوز للجنة النزاهة التحقيق في أي بلاغات تقدم إلى اللجنة وإحالة المسألة إلى مدير الادعاء العام؛ ولا يعفى الموظفون العموميون من هذه التحقيقات بما أنه يمكن الاستماع إلى البيئات فيما يتعلق بشكوى ضد أي شخص في الحياة العامة.

٩٨- وقد زادت حكومة سانت لوسيا الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الفئات الضعيفة مثل ذوي الإعاقة وكبار السن. وشدد رئيس الوزراء، في الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، على أهمية أفراد الأطفال ذوي القدرات المغايرة بمعاملة خاصة، وهو أمر لم تفعله قط أي إدارة سابقة في سانت لوسيا. ولتحقيق هذه الغاية، طرحت منحة الطفل ذي الإعاقة بوصفها مبادرة هامة لتوفير شبكة أمان اجتماعي تستهدف على وجه التحديد الأطفال ذوي الإعاقة الذين تقل أعمارهم عن ٢١ سنة.

٩٩- وأطلقت في حزيران/يونيه ٢٠١٤ منحة الطفل ذي الإعاقة وتديرها وزارة التحول الاجتماعي والحكم المحلي والتمكين المجتمعي.

١٠٠- ويجب أن يكون الطفل ممن يعانون إعاقات شديدة ويكون دون سن ٢١ عاماً لكي يكون مؤهلاً لتلقي المساعدة في إطار منحة الإعاقة. وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، استفاد ١٦٦ طفلاً من منحة قدرها ٢٠٠ دولار في الشهر.

١٠١- وفيما يتعلق برعاية كبار السن، ما فتئت حكومة سانت لوسيا تندفع كثيراً نحو تقديم الدعم للمرافق القائمة التي تقدم المعونة في رعاية كبار السن، وقد أخذ هذا الدعم شكل تقديم تبرعات مالية إلى جميع الدور المتخصصة في رعاية كبار السن في الجزيرة. ودعماً للدور المملوكة للخوادم بدورها، اعتبرت الحكومة أيضاً أنه من المناسب إنشاء دار مملوكة للدولة، ألا وهي دار خليج الراحة لكبار السن، لزيادة تعزيز رعاية كبار السن في سانت لوسيا.

- ١٠٢- وتقدم الحكومة كذلك إعانة لرابطة سانت لوسيا لمساعدة كبار السن - المجلس الوطني لكبار السن ومن أجلهم، وهي منظمة غير حكومية متخصصة في تقديم الرعاية اليومية لكبار السن في مجتمعاتهم المحلية، حيث توفر لهؤلاء الأشخاص الغذاء، وسبل التفاعل الاجتماعي، والحصول على الرعاية الصحية. وصممت هذه المبادرة بغرض إبقاء كبار السن في بيئة مألوفة لهم وعدم إقحامهم في دور أو مجتمعات محلية مختلفة، وذلك للحيلولة دون اكتراهم العاطفي.
- ١٠٣- وتدرس الحكومة، وهي ترضي قدماً، مشروع سياسة لكبار السن ترمي إلى مواصلة تعزيز الرعاية التي يتلقونها في سانت لوسيا.

التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان - ٨٩-٤٠

- ١٠٤- تُنفذ ولاية حقوق الإنسان في سانت لوسيا حالياً في غياب مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، إذ يتولى الدفاع عن قضية حقوق الإنسان عدد مستقل من المدافعين عن حقوق الإنسان ومؤسسات حقوق الإنسان. وتكمل هذه الوكالات والمدافعون جهود حكومة سانت لوسيا في كفاءة التثقيف بحقوق الإنسان المكفولة للسكان.
- ١٠٥- ويعد مكتب المفوض البرلماني مجهزاً، من الناحية الهيكلية، لمعالجة مجموعة متنوعة من المسائل التي يتوقع أن تتولاها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، لكنه لا يمتلك ملاحاً وظيفياً كافياً للتعامل مع حجم العمل المتزايد. ولسوء الحظ، يبدو أن تكلفة إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في سانت لوسيا باهظة جداً في هذه اللحظة، لكن الحكومة لم تتخل تماماً عن فكرة الحاجة إلى تحسين إطار حقوق الإنسان في سانت لوسيا، وسيُتوصل إلى حل فعال من حيث التكلفة ما إن يشرع في مشاورات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من المنظمات الدولية.

السجن مدى الحياة والقصر - ٨٩-٣٤

- ١٠٦- يُعاقب القصر بعقوبة السجن مدى الحياة في سانت لوسيا. بيد أن المحاكم تأخذ في الاعتبار، عن إصدار الحكم، جميع ظروف التخفيف من قبيل سن الجاني، وهذا سبب عدم الحكم بهذه العقوبة أبداً على قاصر.

خامساً- التحديات والقيود

- ١٠٧- واجهت وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والطيران المدني بعض التحديات في إعداد هذا التقرير. بيد أن المسائل التي واجهتها كانت متوقعة نظراً لافتقار سانت لوسيا إلى مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وهذا يعني عدم وجود نقطة مركزية للحصول على المعلومات اللازمة لإعداد هذا التقرير. ومع ذلك، تعتمز الحكومة تعزيز إطارها لحقوق الإنسان في السنوات المقبلة،

وبهذا سيصبح من اليسير الوصول إلى المعلومات المطلوبة، ليس فقط لأغراض هذا التقرير وإنما أيضاً لكي تستفيد منها كيانات حكومية أخرى.

١٠٨- وثمة مجال آخر تعتزم الحكومة تحسينه في أفق الاستعراض الدوري الشامل المقبل هو مستوى مشاركة المجتمع المدني. ويمكن النظر إلى هذا بدوره كعرض من أعراض عدم وجود الإطار اللازم. ومع الإدخال الوشيك للتحسينات، ينبغي التخفيف من أهمية هذه المسألة. وفي الواقع، في المناقشات الأولية مع ممثلين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أُطلعت سانت لوسيا على استعدادهم للمساعدة في تمكين الحكومة من الوصول إلى جمهور أوسع نطاقاً عندما يتعلق الأمر بالمسائل المتصلة بحقوق الإنسان.

١٠٩- وكما جرى بيانه، وحرصاً على عدم تكرار المسائل التي صودفت في إعداد هذا التقرير، فإن الحكومة على استعداد لاتخاذ التدابير الداخلية اللازمة، وكفالة وجود سلاسة أكبر في طريقة تداول المعلومات المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل في جميع أنحاء الخدمة العامة والمجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، تعتزم الحكومة التماس المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنسيق استراتيجية سانت لوسيا للاستعراض الدوري الشامل.

سادساً- الاستنتاج

١١٠- لا ينبغي أن يضع عجز سانت لوسيا عن تنفيذ بعض التوصيات المقدمة مسألة التزامها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان موضع شك، وإنما ينبغي أن يسلب الضوء على بعض قيود الموارد التي أبطأت إحراز تقدم في تحقيقها.

١١١- والحكومة عاقدة العزم تماماً على التماس المساعدة الدولية لدعم سانت لوسيا في المجالات التي تبين أنها تتطلب الدعم. ومن المأمول أن تعين هذه المساعدة في جعل البلد ينضم إلى ركب تطوير حقوق الإنسان على نطاق أوسع من خلال تمكين أصحاب المصلحة المعنيين من شحذ نهجهم بما يناسب إيصال هذه الرسالة.

١١٢- وتدرك حكومة وشعب سانت لوسيا تمام الإدراك أن هناك بعض المجالات المحظورة التي لم تعالج المعالجة المناسبة، مثل زواج مثليي الجنس والعقوبة البدنية وعقوبة الإعدام على سبيل المثال لا الحصر، لكن نظراً للنقاش الذي أجراه البرلمان في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٥ حول تقرير الإصلاح الدستوري والذي نظر خلاله في حوالي ١٩٠ توصية، بما يشمل مجالات من قبيل المذكورة أعلاه، فإن ذلك يبين استعداد شعبنا لمعانقة التغيير أو على الأقل النظر فيه.